



Jurisprudential issues with two aspects according to the Shafi'is in the book (Funerals) for issues related to burial before prayer from the book (Al-Bayan) by Al-Amrani (T: 558 AH): A comparative study.

Majeed Hamid Ali Mubarak Al-Falahi

University of Fallujah, College of Islamic Sciences

mageedhameedali@uofallujah.edu - ٠٧٥١٠٨٢١٨١٠

Prof. Dr. Ali Hussein Abbas Al-Issawi

University of Fallujah, College of Islamic Sciences

dr.ali.hussain@uofallujah.edu.iq- ٠٧٩٠١٥٣٣٨٠٠

Abstract:

Before going through this research, it is necessary to clarify the foundations on which I relied on it, and its purpose, as this research aims to collect some jurisprudential issues with two sides in the one school of thought, in selections of jurisprudential issues in the book of funerals from the book of Al-Bayan by Al-Amrani – may Allah Almighty have mercy on him – And the weighting between them in the matter of burying the dead without a shroud, and shrouding the dead in a usurped garment, and the ruling on the the dead who takes others money for him during his life.

The method of my study was based on presenting the issue at the beginning, then mentioning the first saying, which is the first view of the Shafi'is. After that, the researchers mention the schools that agreed with this saying,



and then the second saying, which is the second view of the Shafi'is, and whoever agrees with this saying and mentions the evidence for each saying. Finally, weighting the issue according to the strength of the evidence.

In conclusion, it is recommend for researchers and students of science to pay attention to studying the jurisprudential aspects. Because it contains a great fruit from the jurisprudential effects, and this is what greatly touched during this research. praise be to God.

keywords: Choice, funerals, Shafi'i, Al-Ameani, jurisprudence, aspects





مختارات من المسائل الفقهية التي فيها وجهان عند الشافعية في كتاب الجنائز،

من كتاب البيان للعمري (ت: ٥٥٨هـ) _دراسة مقارنة_

مجيد حميد علي مبارك

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الاسلامية

mageedhameedali@uofallujah.edu - ٠٧٥١٠٨٢١٨١٠

أ. د. علي حسين عباس

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الاسلامية

dr.ali.hussain@uofallujah.edu.iq- ٠٧٩٠١٥٣٣٨٠٠

الملخص:

قبل أن أدخل إلى هذا البحث لا بد من توضيح الأسس التي اعتمدت عليها فيه، والغاية منه، حيث يهدف هذا البحث لجمع بعض المسائل الفقهية ذات الوجهين في المذهب الواحد، في مختارات من المسائل الفقهية في كتاب الجنائز من كتاب البيان للعمري - رحمه الله تعالى - والترجيح بينهما في مسألة دفن الميت من غير كفن، وتكفين الميت في ثوب مغصوب، وحكم ابتلاع الميت مالا له في حياته.

وكان منهج دراستي قائما على عرض المسألة في البداية، ثم ذكر القول الأول، وهو الوجه الأول عند الشافعية، ثم أذكر المذاهب التي وافقت هذا القول، ومن ثم أذكر القول الثاني، وهو الوجه الثاني عند الشافعية، ومن وافق هذا القول وذكر أدلة كل قول، ثم ترجيح المسألة حسب قوة الدليل.

وفي الختام أوصي الباحثين وطلاب العلم أن يهتموا بدراسة الأوجه الفقهية؛ لأن فيها ثمرة عظيمة من الآثار الفقهية

وهذا ما لمستته أثناء بحثي هذا، والله الحمد والمنة.

الكلمات المفتاحية: (اختيار، جنائز، شافعي، عمري، فقه، وجه)



مختارات من المسائل الفقهية التي فيها وجهان عند الشافعية في كتاب

الجنائز من كتاب البيان للعمراي(ت:٥٥٨هـ) _دراسة مقارنة_

مجيد حميد علي مبارك

أ. د. علي حسين عباس

جامعة الفلوجة- كلية العلوم الاسلامية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على منهجه ودعا بدعوته وتخلّق بخلقهِ إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإنّ علم الفقه في الدين من أحسن الغايات، فبه يعرف عبادُ الله المؤمنون ما فُرض عليهم من الشرائع والأحكام ؛ لكي يتمكنوا من الفوز بالدنيا والآخرة يوم الزحام. ويتكلم هذا البحث عن بعض المسائل التي فيها وجهان في كتاب البيان للإمام العمراي- رحمه الله تعالى- في كتاب الجنائز، وهو من أهم الكتب عند الشافعية، وقد تناولت عرض المسألة، على سبعة مذاهب، مع أدلة أصحابها بالتدرّج ، ثم رجحت فيه ما كان دليله أقوى، ومن الله التوفيق.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن دراسة هذه المختارات من المسائل الفقهية ذات أهمية كبيرة في الفقه الإسلامي، إذ يلزم لكل أحد الحاجة إلى فقه الجنائز، ومعرفة أحكامها من الأمور المهمة في حياة المسلم، ثم الوقوف على مختارات من المسائل الفقهية في كتاب الجنائز من كتاب البيان للعمراي- رحمه الله تعالى- ومناقشتها ومعرفة آراء بقية العلماء في المسألة، وهذا ينمي الملكة الفقهية لدى الباحث، ومن الأسباب التي دعيتني إلى هذا الموضوع أن أساهم في خدمة العلم والعلماء بالكتابة في المسائل التي فيها وجهان عند فقهاء الشافعية في كتاب البيان للعمراي، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، مع تتبع ما في كتاب العمراي من المسائل الفقهية ذات الوجهين، ثم دراسة هذه الأوجه في إطار تحليلي، يشتمل على الاستدلال والمناقشة، فضلاً عن المنهج المقارن بين المذاهب، وأرجو من الله سبحانه التوفيق والفلاح.



الدراسات السابقة:

لم يتطرق أحدٌ من قبل للكتابة في موضوع (مختارات من المسائل الفقهية التي فيها الوجهان عند الشافعية في كتاب الجنائز من كتاب البيان للعمري(ت: ٥٥٨هـ)_دراسة مقارنة_)، رحمه الله تعالى، إلا أن هناك مجموعة من زملائي الطلبة ممن سبقني في الكتابة في مثل هذا الموضوع ولكن باختلاف في عناوين الكتب والأبواب، حيث تمت دراسة الأوجه الأربعة في كتاب العمري، وأيضا الأوجه الثلاثة في كتاب العمري، ثم الوجهين) وقد وزع على أكثر من طالب، وكان عملهم يخص الطهارة والصلاة عند فقهاء الشافعية في كتاب البيان لأبي الخير يحيى العمري، رحمه الله تعالى.

منهج البحث:

- ١_ سرتُ في جمع الوجهين على المنهج العلمي الذي سار عليه الإمام العمري- رحمه الله تعالى- في تبويب مسائل البيان.
 - ٢_ اعتمدت النسخة في كتاب البيان في مذهب الإمام الشافعي- رحمه الله تعالى- للمؤلف أبي الخير يحيى بن أبي الخير بن سالم العمري اليمني الشافعي(ت: ٥٥٨هـ)، رحمه الله تعالى، تحقيق قاسم محمد النوري، الناشر: دار المنهاج، جده، الطبعة الاولى سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، وبلغ عدد اجزاء هذا الكتاب(١٣) جزءاً.
 - ٣_ رتبت الأقوال في كل مسألة بتقديم أصحاب الوجوه في بداية المسألة؛ كونهم المعنيين بدراسة الأوجه، وبينت في كل مسألة أن هذا هو الوجه الأول أو الوجه الثاني للشافعية وذكرت معه اسم القائل -إن وجد-.
 - ٤_ ترجمت للأعلام غير المشهورين باختصار، وعزوت الآيات القرآنية إلى اسم السورة ورقم الآية، وخرّجت الأحاديث النبوية من كتب الصحاح والمسانيد، وأرجعت أقوال العلماء إلى مظاهرها في كتبهم.
 - ٥_ جعلت لكل مسألة عنواناً لها.
- وقد قسمت بحثي بعد هذه المقدمة على مبحثين وخاتمة:



المبحث الأول: حياة الإمام العمراني، رحمه الله تعالى، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: حياة الإمام الشخصية.

أولاً: اسمه ولقبه وكنيته.

١_ اسمه: "يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن موسى بن عمران العمراني اليماني"، رحمه الله تعالى^(١).

٢_ لقبه: لقب بالعمراني: نسبة إلى أهل بيت كبير وقديم من أهل سرخس، عُرف بالعلم والرئاسة والفقهِ^(٢)، كما لقب بشيخ الشافعية، لمكانته العلمية بإقليم اليمن، وله دور كبير في نشر المذهب الشافعي في اليمن، وله تلاميذ كثر^(٣)، وما زال بيت العمراني ينجب العلماء الأفاضل في اليمن مثل العلامة مُحَمَّد بن اسماعيل العمراني مفتي الديار اليمنية (ت: ٢٠٢١م).

٣ - كنيته:

١_ أبو زكريا^(٤).

٢_ أبو الخير^(٥).

٣_ أبو الحسين^(٦).

ثانياً: نسبه: يرجع نسب الإمام الفقيه العمراني - رحمه الله تعالى - إلى عمران بن ربيعة بن عبس^(٧)،

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٣٦/٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٢٧/١.

(٢) الأنساب للسمعاني ٣٦٨/٩، وينظر: اللباب في تهذيب الأنساب للجزري ٣٥٧/٢.

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٣٦/٧.

(٤) هدية العارفين ٥٢٠/٢، وينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢٠٦/٤.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١١٥/٧، والأعلام للزركلي ١٤٦/٨.

(٦) المصدر نفسه ٣٣٦/٧.

(٧) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٩٤/١.



وقد نسبته بعضهم إلى سير ؛ فقال : السيري، ثم العمراني^(١)، ونسبه آخرون إلى جده معد بن عدنان^(٢).

ثالثاً: مولده ونشأته: ولد الإمام العمراني- رحمه الله تعالى- في قرية تقع في بلاد اليمن، اسمها سير^(٣) سنة (٤٨٩هـ)^(٤)، ونشأ- رحمه الله تعالى- في بيئة علمية، ومن كرم الله سبحانه وتعالى على الإمام العمراني أن جعله في أسرة ورثت العلم كابراً عن كابرٍ، وقد سخر الإمام العمراني- رحمه الله تعالى- حياته كلها في طلب العلم والمطالعة والتأليف، وطاف في مدن عديدة من بلاد اليمن سعياً وبحثاً؛ لطلب العلم، والحصول على أعلى الأسانيد في العلوم الشرعية على أيدي العلماء والمشايخ في تلك البلدان، وقد حفظ القرآن الكريم منذ الصغر وقرأ المذهب والتنبيه للشيرازي^(٥) وهو لا يتجاوز عمره ثلاثة عشر سنة^(٦)، وهو من الكتب المعتمدة في المذهب، وقد شرحه الإمام، ولم يكن مقتصراً على الفقه، بل كان بارعاً في العلوم الأخرى كالحديث واللغة والكلام والأصول، وكان يحفظ المذهب على صدره^(٧).



(١) ينظر: معجم البلدان للحموي ٢٩٦/٣.

(٢) ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان ٢٤٣/٣.

(٣) سير: هي بلدة باليمن تقع في شرقي الجند، ينظر: معجم البلدان ٢٩٦/٣.

(٤) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٥٠، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣٢٧/١.

(٥) الشيرازي: هو الإمام الفقيه أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروزي يادي الملقب بجمال الدين، وهو إمام الشافعية في عصره، ولد سنة (٣٩٣هـ) ونشأ في بغداد ووافاه الأجل فيها في جمادى الآخرة سنة (٤٧٦هـ) وله مصنفات كثيرة، من أشهرها المذهب في الفقه، والنكت في الخلاف، والتبصرة في أصول الفقه، رحمه الله تعالى، ينظر: طبقات فقهاء اليمن ص ١٢٦، ووفيات الاعيان لابن خلكان ٢٩/١، وسير اعلام النبلاء ٩/١٤، ومعجم المؤلفين عمر رضا ٦٨/١-٦٩.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٣٦/٧.

(٧) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٩٤/١، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٣٦/٧.



المطلب الثاني: حياة الإمام العلمية.

أولاً: شيوخه :

١- زيد بن عبدالله بن جعفر بن إبراهيم البفاعي^(١): هو شيخ صاحب البيان، وكان عالماً فقيهاً بعلم الفرائض والمواريث، وهو من أعيان علماء اليمن، سكن الجند، ثم ذهب الى مكة، فلقي الحسين بن علي الطبري، وتفقه على صهره الشيخ إسحاق بن يوسف بن يعقوب الصردفي، وقرأ عليه علم الفرائض والمواريث والحساب، ثم عاد إلى اليمن وارتحل إليه الناس لطب العلم، مات بالجند سنة (٥١٤هـ) وقيل (٥١٥هـ)، رحمه الله تعالى.

٢- سالم بن عبدالله بن محمد بن سالم الفقيه اليماني: ولد العلامة الفقيه في شهر رمضان سنة (٤٥١هـ)، وتفقه على يد والده عبد الله وأخذ عنه العلم، وافاه الأجل في ذي الحجة سنة (٥٣٢هـ)، وقيل (٥٣٣هـ) في ذي إشرق من بلاد اليمن، وكان إمام جامع هذه القرية وخطيبها، رحمه الله تعالى^(٢).

٣- أبو محمد عبد الله بن عمير العريفي: هو العلامة الفقيه الزاهد شيخ الإمام يحيى بن أبي الخير، وكان أبو محمد فقيهاً كبيراً تقياً ورعاً، ولما حج لقي الإمام أبا نصر وأخذ عنه العلم، ولم أقف على تاريخ وفاته، رحمه الله تعالى^(٣).

ثانياً: تلاميذه :

١- الفقيه العلامة أبو السعود بن خيران: تفقه على يد شيخه الإمام يحيى العمراني، وكذلك تفقه بعدد الله بن يحيى الصعبي، وكان عالماً فقيهاً متفنناً في علم القراءات والفقه والنحو واللغة، ولم أقف على تاريخ وفاته، رحمه الله تعالى^(٤).

(١) البفاعي: هي قرية من ذمار تقع في بلاد اليمن نسبة إلى بفاع، ينظر: معجم البلدان للحموي ٤٣٩/٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٨٨/٧، والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص ٤٥٨، والسلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٧٦/١.

(٣) ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٨٤/١، وقلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٣٨/٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٣٣٩/١.



٢_ العلامة الفقيه أبو بكر بن عبدالله بن عبد الرزاق: ولد سنة (٥٢٢هـ) وقيل (٥٢٣هـ)، تفقه على يد شيخه الإمام العمري، وكذلك على شيخه الإمام أبي بكر بن سالم، وكانت وفاته سنة (٥٧٢هـ)، رحمهم الله تعالى^(١).

٣_ العلامة الفقيه أحمد بن زيد بن محمد بن الحسين بن إبراهيم بن عمر الزبيدي الشافعي: كان عالماً فقيهاً فاضلاً مفتي ناحية بلدته، تفقه بالإمام يحيى العمري، وأوقف نسخة البيان على يد شيخه، سكن في قرية العوادر^(٢)، ومات في القرية نفسها، ولم تذكر سنة وفاته، رحمه الله تعالى^(٣).

ثالثاً: مصنفاًته :

١_ كتاب الأحداث في الفروع^(٤).

٢_ كتاب الانتصار في الرد على القدرية الأشرار^(٥).

٣_ كتاب البيان.

رابعاً: وفاته: توفي صاحب البيان الإمام يحيى - رحمه الله تعالى - عن عمر ناهز (٦٩) عاماً في سنة (٨٥٥هـ) من ربيع الآخر قبل صلاة الفجر، وكان محافظاً على صلاة الجماعة، ومات شهيداً مبطوناً بعد فترة من المرض، رحمه الله تعالى^(٦).

(١) ينظر: المصدر نفسه ٣٣٩/١.

(٢) العوادر: هي قرية تقع في بلاد اليمن شرق الجند، ينظر معجم البلدان للحموي ١٦٤/٤.

(٣) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢٠٩/٤، وطبقات فقهاء اليمن للجعدي ص ٢٠٩، والسلوك في طبقات علماء والملوك ٣٥٥/١.

(٤) ينظر: هدية العارفين، لاسماعيل باشا ٥٢٠/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٥٢٠/٢، والسلوك في طبقات العلماء والملوك ٢٩٧/١.

(٦) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي ٣٣٧/٧، وطبقات الشافعيين الدمشقي ص ٦٥٤.



المطلب الثالث: بيان الأوجه :

بعد وفاة الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - ظهرت نوازل وحوادث لم يكن للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - فيها نص صريح وواضح على حكمها، وعرضت هذه المسائل على أصحاب الإمام الشافعي من بعده من أجل بيان رأي الإمام الشافعي فيها، فاجتهد الأصحاب في معرفة حكمها عنده ولو بالظن، وسموا آراءهم التي يرونها من مذهب الشافعية باسم الوجوه، ونرى بعض فقهاء المذهب الشافعي يجتهد في المسألة الواحدة ويصدر لها حكماً يرى فيه أنه مذهب الشافعي - رحمه الله تعالى - والبعض الثاني يجتهد ويصدر منه - عن المسألة نفسها - رأيان ينسبهما إلى مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - وهنا تبدأ الإشكالية، وهي: كيف ينسب إلى مذهب الإمام الشافعي رأيين متناقضين في المسألة الفقهية الواحدة، كان يكون الرأي الأول التحريم، والرأي الثاني الوجوب؟! وهذا يظهر عن طريق معرفة فهم الوجوه عند المذهب الشافعي، رحمه الله تعالى.

أولاً: تعريف الأوجه:

الوجه لغة: والجمع أوجه بمعنى الكثرة، والوجه والجهة بمعنى، والهاء عوض من الواو، ويقال: هذا وجه الرأي، أي هو الرأي نفسه^(١).

ثانياً: تعريف الوجوه اصطلاحاً:

الوجوه: هي الآراء التي يستنبطها فقهاء الشافعية من كلام الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - ويخرجونها على ضوابط أصوله، وهذه الأوجه لم يثبت فيها نص عن الإمام الشافعي، وإنما هي من اجتهادات فقهاء الشافعية - رحمهم الله تعالى - وهي لا تكون من المذهب بل تنسب لصاحبها الذي قال بها^(٢).
أصحاب الوجوه الذين تم ذكرهم:

(١) ينظر: الصحاح في اللغة والعلوم ص ٥٦٥٥، ومختار الصحاح ص ٣٣٤، ولسان العرب لابن منظور ١٣/٥٥٥.

(٢) ينظر: الغاية في اختصار النهاية لابن عبد السلام ١/١٢١.



- ١_ الحاملي: هو العلامة الفقيه أبو الحسن مُجَدِّد بن أحمد بن القاسم الضبي الحاملي الشافعي، درس الفقه على يد الشيخ أبي حامد الاسفراييني وكان ذكياً بارعاً في الحفظ، وهو أحد أئمة الشافعية، ولد سنة (٣٦٨هـ)، وتوفي في سنة (٤١٥هـ)، رحمه الله تعالى^(١).
- ٢_ السرخسي: هو العلامة الفقيه أبو حامد الشجاعى أحمد بن مُجَدِّد بن علي بن مُجَدِّد بن السرخسي، (ت: ٤٨٢هـ)، رحمه الله تعالى^(٢).
- ٣_ أبو الطيب: هو العلامة الفقيه القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله بن طاهر الطبري الشافعي، ولد سنة (٣٤٨هـ)، واستوطن في بغداد، ودرس وأفتى فيها، وتولى القضاء، ووفاه الأجل في ربيع الأول سنة (٤٥٠هـ)، رحمه الله تعالى^(٣).
- ٤_ ابن الصباغ: هو الإمام الفقيه العلامة شيخ الشافعية أبو نصر عبد السيد بن مُجَدِّد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر المعروف بابن الصباغ الشافعي، ولد في بغداد سنة (٤٠٠هـ)، وكُفِّ بصره في آخر عمره. توفي في جمادى الأولى سنة (٤٧٧هـ)، رحمه الله تعالى^(٤).
- ٥_ الشيخ أبو حامد: هو العلامة الفقيه أحمد بن مُجَدِّد بن أحمد الإمام أبو حامد بن أبي طاهر الإسفراييني الشافعي، قدم بغداد وهو صبي، وتفقه على أبي الحسن بن المرزبان، ولد سنة (٣٤٤هـ)، مات في شوال سنة (٤٠٦هـ)، ودفن في داره، رحمه الله تعالى^(٥).
- ٦_ البغوي: "البغوي الحافظ الكبير الثقة مسند العالم أبو القاسم عبد الله بن مُجَدِّد ابن عبد العزيز بن المرزبان البغوي الأصل البغدادي"، (ت: ٢٤٣هـ)، رحمه الله تعالى^(٦).

(١) ينظر: معجم المؤلفين عمر رضا ٣٠٨/٨، ووفيات الاعيان لابن خلكان ٧٥/١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧٤/١.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٨٣/٤.

(٣) ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٢٧، وسير أعلام النبلاء ٢٧٩/١٣.

(٤) ينظر: وفيات الاعيان ٢١٧/٣-٢١٨، وطبقات فقهاء اليمن ص ٣٣.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٣٤/٧، ووفيات الاعيان لابن خلكان ٧٢/١.

(٦) تكملة الاكمال_ ابن نقطة ٤٠٩/٥، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣١٥.



- ٧_ الغزالي: هو الإمام العلامة الفقيه أبي حامد مُجَدِّد بن مُجَدِّد الغزالي، المتوفى سنة(ت: ٥٠٥هـ)، رحمه الله تعالى^(١).
- ٨_ الرافعي: "عبد الكريم بن مُجَدِّد بن عبد الكريم بن الفضل الإمام العلامة إمام الدين أبو القاسم الرافعي القزويني"(ت: ٦٢٣هـ)، رحمه الله تعالى^(٢).
- ٩_ الشيخ نصر المقدسي: هو العلامة الفقيه العابد الزاهد أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت: ٤٩٠هـ) رحمه الله تعالى^(٣).
- ١٠_ الجرجاني: هو القاضي أحمد بن مُجَدِّد بن أحمد أبو العباس الشافعي، قاضي البصرة (ت: ٤٨٢هـ)، رحمه الله تعالى^(٤).

المبحث الثاني: المسائل الفقهية التي فيها وجهان عند الشافعية من كتاب الجنائز، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: (دفن الميت من غير كفن)

اتفق الفقهاء-رحمهم الله تعالى- على أن دفن الميت فرض كفاية على المسلمين، لا يسعهم تركه مع الإمكان، ومن قام منهم سقط فرض ذلك على سائر المسلمين^(٥)، إلا أنهم اختلفوا فيما إذا دفن الميت من غير كفن، فهل ينش القبر لآخراجه وتكفينه أو لا ؟ والجواب على قولين:

(١) ينظر: طبقات الشافعيين ص ٥٣٨.

(٢) الوافي بالوفيات ١٩/٦٣.

(٣) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٢٥.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ٧/٢١٦.

(٥) ينظر: الإقناع في مسائل الاجماع، علي بن مُجَدِّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي أبو الحسن ابن

القطان(ت: ٦٢٨هـ) ١/١٨٨، رقم ١٠٤٠.



القول الأول: إن دُفن الميت بغير كفن ؛ فإنه لا ينبش من أجل التكفين، وهو الوجه الأول للشافعية^(١)، وبه قال الحاملي في المقنع والسرخسي في الأمالي، والحنفية، ورواية عن الحنابلة، والإمامية، ورواية عن الزيدية، رحمهم الله تعالى^(٢).

واستدلوا من المعقول:

١_ "لأن القصد منه المواراة، وقد وجد ذلك، فلا ينبغي أن ينبش"^(٣).

٢_ "فلا ينبش لحصول الستر بالتراب، فهو أولى من هتك حرمة بالنبش"^(٤).

٣_ "لأن القصد بالكفن ستره، وقد حصل ستره بالتراب"^(٥).

القول الثاني: إن دُفن الميت بغير كفن فإنه يُنبش من أجل التكفين، وهو الوجه الثاني للشافعية^(٦)، ورواية عن الحنابلة، والظاهرية، ورواية عن الزيدية، رحمهم الله تعالى^(٧).

واستدلوا بما يأتي:



(١) ينظر: البيان للعمري ١١١/٣.

(٢) ينظر: حاشية ابن عابدين ٢/٢٣٨، والمغني لابن قدامة ٣/٥٠٠، والشرح الكبير على المقنع ٢/٤١٦، وشرح منتهى الإرادات لابن النجار ٣/١١١، وتذكرة الفقهاء العلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن المطهر (ت: ٧٢٦هـ) ٢/١٠٤، والسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني ص ٢٢٥.

(٣) البيان للعمري ١١١/٣.

(٤) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٢/١٢٢.

(٥) المغني لابن قدامة ٣/٥٠٠.

(٦) ينظر: البيان للعمري ١١١/٣.

(٧) ينظر: المغني لابن قدامة ٣/٥٠٠، والشرح الكبير على المقنع ٢/٤١٦، وشرح منتهى الإرادات لابن النجار ٣/١١١، والخطى بالآثار لابن حزم ٣/٣٣٤، والسيل الجرار على حدائق الأزهار ص ٢٢٥.



اولا: من السنة النبوية:

عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: {أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَعْدَ مَا أُدْخِلَ حُفْرَتَهُ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ} (١).
وجه الدلالة:

في هذا الحديث دلالة على جواز إخراج الميت من قبره لعله، وهي إقصاص النبي -ﷺ- لعبد الله بن أبي بقميصه الذي على جسده والحفاظ عليه وإعادةه الى القبر (٢).
ثانيا: من الأثر:

عن شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي، رضي الله عنه: {أَنَّ رَجُلًا قَبِرُوا صَاحِبًا لَهُمْ؛ لَمْ يَغْسِلُوهُ وَلَمْ يَجِدُوا لَهُ كَفَنًا، ثُمَّ لَقُوا مَعَاذَ بْنِ جَبَلٍ فَأَخْبَرُوهُ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرِجُوهُ، فَأَخْرَجُوهُ مِنْ قَبْرِهِ ثُمَّ غَسَلَ وَكَفَنَ وَحَنَطَ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهِ} (٣).

ثالثا: من المعقول:

١- "لأن التكفين واجب، فأشبهه الغسل" (٤).

٢- "لأنه فرض مقدور عليه، فأشبهه الغسل" (٥).

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء، رحمهم الله تعالى وأدلتهم ؛ تبين لي أن القول الراجح في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الأول من أن دفن الميت بغير كفن لا يوجب النيش من أجل التكفين ؛ "لأن

(١) صحيح البخاري أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي، باب: هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله؟ رقم الحديث (١٢٨٥) / ٤٥٣/١.

(٢) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ٣/ ٢١٥.

(٣) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) باب: في ذكر الكفن الرقم (٣٠٦٣٣) / ٣/ ٢٢٩.

(٤) المغني لابن قدامة / ٣/ ٥٠٠.

(٥) البيان للعمري / ٣/ ١١١.



القصد بالكفن ستره، وقد حصل ستره بالتراب^(١)، كما أن النيش يؤدي إلى هتك ستر الميت؛ لما في ذلك من تشجيع الناس على العبث بجرمة الأموات، وهذا ما ذهب إليه الإمام النووي رحمه الله تعالى في كتابه المجموع، وذلك لقوة ما استدلوا به، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني (تكفين الميت في ثوب مغصوب)

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن تكفين الميت فرض وأنه مقدم على الدين والورثة^(٢)، إلا أنهم اختلفوا فيما إذا كُفِّن الميت في كفن، أو ثوب مغصوب، أو مسروق، فهل ينبش القبر لرد الكفن لصاحبه أو لا؟ على قولين:

القول الأول: إن كُفِّن الميت في كفن، أو ثوب مغصوب، أو مسروق، فإنه لا يجوز نبش القبر، وينتقل حق مالكة إلى القيمة مراعاة لحق الميت وهو الوجه الأول للشافعية^(٣)، وبه قال القاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، وأبو حامد، ورواية عن الحنابلة، ورواية عن الإمامية، وبه قال الزيدية، رحمهم الله تعالى^(٤).
واستدلوا بما يأتي:

أولاً: من السنة النبوية:

١- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا} ^(٥).

(١) المغني لابن قدامة ٥٠٠/٣.

(٢) ينظر: مراتب الاجماع ص ٣٤.

(٣) ينظر: البيان للعمري ١١١/٣، وفتح العزيز بشرح الوجيز ٢٤٦/٥، وروضة الطالبين وعمدة المفتين ١٤٠/٢.

(٤) ينظر: المغني لابن قدامة ٥٠٠/٣، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٢٣١/٤، والشرح الكبير على المنع ٤١٥/٢، شرح منتهى الإرادات لابن النجار ١١٠/٣، تذكرة الفقهاء للعلامة الحلبي الحسن ٧/٢، والسييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني ٢٢٥.

(٥) سنن ابن ماجه، باب: النهي عن كسر عظم الميت، رقم الحديث (١٦١٦) ٥٤١/٢، واسناده صحيح، ينظر: البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ٧٦٩/٦.



٢_ عن نافع، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: سعد رسول الله (ﷺ) المنبر فنأدى بصوت رفيع، فقال: { يَا مَعْشَرَ مَنْ أَسْلَمَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُفْضِ الْإِيمَانَ إِلَى قَلْبِهِ، لَا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَا تُعَيِّرُوهُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ تَتَّبَعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبَعَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ رَحْلِهِ قَالَ: وَنَظَرَ ابْنُ عَمْرٍو يَوْمًا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ فَقَالَ: مَا أَعْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكَ، وَالْمُؤْمِنُ أَعْظَمَ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْكَ }^(١).

وجه الدلالة:

في هذين الحديتين دلالة على أن الله تعالى جعل حرمة المسلم من أكبر الحرمات، أي أن الله تبارك وتعالى جعل حرمة المؤمن بعد وفاته باقية كما كانت في حياته، إذا إن الله عز وجل، كرم بني آدم في حياته وبعد مماته، فحرمة المسلم غير مقيدة في حياته بل إن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي^(٢).

ثانيا: من الأثر:

عن عطاء بن أبي رباح -رضي الله عنه- قال: {حَضَرْنَا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ جِنَازَةَ مَيْمُونَةَ بِسَرَفٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ زَوْجَةُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَإِذَا رَفَعْتُمْ نَعَشَهَا فَلَا تُزَعِرْغُوهَا وَلَا تُزَلِّزُوهَا وَارْفُقُوا }^(٣).

ثالثا: من المعقول:

١_ "لأنه مشرف علي الهلاك بالتكفين بخلاف الأرض فيعطى حق إهالك وينقل حكم المالك لي القيمة ولأن هتك الحرمة في نزع الكفن أكثر"^(٤).

(١) سنن الترمذي، باب: ما جاء في تعظيم المؤمن رقم الحديث (٢٠٣٢) ٤/٣٧٨، هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من

حديث الحسين بن واقد.

(٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر العسقلاني: باب: كثرة النساء، ٩/١١٣.

(٣) صحيح البخاري، باب: كثرة النساء، رقم الحديث (٥٠٦٧) ٣/٧.

(٤) فتح العزيز بشرح الوجيز ٥/٢٥٠.



٢_ "لأن في انتزاعه عنه هتكه، بخلاف النقل والشق ؛ ولأنه قد أشرف على الهلاك بالتكفين، بخلاف الأرض؛ فأعطي حكم الهالك، وهذا إذا أمكن أخذ القيمة، فلو عسر أخذها في الحال، قال الإمام: ففي النيش احتمال ظاهر"^(١).

٣_ "لما فيه من هتك حرمة مع إمكان دفع الضرر بدونها"^(٢).

٤_ إذ إن الكفن بعد تكفين الميت به، ودفنه يصبح كالتالف الذي لا ترد عينه بل يعوضه مثله، أو يدفع له القيمة، بخلاف الأرض المغصوبة فهي باقية يمكن رد عينها، وإن خلع الكفن عن الميت أفحش في هتك حرمة الميت"^(٣).

القول الثاني: إن كُفن الميت في كفن، أو ثوب مغصوب، أو مسروق، فإنه يجوز نبش القبر وإخراج الكفن إن أبي صاحب الكفن أخذ القيمة مكان الكفن، وهو الوجه الثاني للشافعية^(٤)، وبه قال البغوي والغزالي والرافعي، وبه قال الحنفية، والمالكية، ورواية عن الحنابلة، والإمامية، رحمهم الله تعالى^(٥).
واستدلوا بما يأتي:

اولا: من القرآن الكريم:

١_ قال تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} ^(١).

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه ١٥٨/٥.

(٢) المغني لابن قدامة ٥٠٠/٣.

(٣) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير للرافعي ٢٥٠/٥.

(٤) ينظر: البيان للعمري ١١١/٣، وفتح العزيز بشرح الوجيز ٢٥٠/٥، والجموع شرح المهذب ٣٠٣/٥، وروضة الطالبين وعمدة المفتين ١٤٠/٢.

(٥) ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢/٢١٠، ودرر الاحكام شرح غرر الأحكام ١/١٦٧، والنهر الفائق شرح كنز الدقائق ١/٤٠٣، ونور الايضاح ونجاة الأرواح في الفقه الحنفي ص ١٢١، والتبصرة للخملي ٢/٧١٨، ولوامع الدرر في هتك أستار المختصر ٣/١٩٦، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٦/٢٤٥، والمغني لابن قدامة ٣/٥٠٠، والشرح الكبير على المقنع ٢/٤١٥، شرح منتهى الإرادات لابن النجار ٣/١١٠، وتذكرة الفقهاء ٢/٧.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٨٨.



٢_ قال تعالى: {يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبِطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} (١).

وجه الدلالة :

دلت الآيتان على تحريم أكل أموال الناس بالباطل، ومن ذلك الباطل غضب الكفن أو سرقة غيره لا على حق من مالكة ؛ فيجب عليه أن يرد الكفن، أو يعطي القيمة لصاحب الكفن، و"من أخذ مال غيره لا على وجه إذن الشرع فقد أكله بالباطل، ومن الأكل بالباطل أن يقضى القاضي لك وأنت تعلم أنك مبطل، فالحرام لا يصير حلالا بقضاء القاضي، لأنه إنما يقضي بالظاهر" (٢).

ثانيا: من السنة النبوية:

١_ عن هشام بن عروة ، عن أبيه أن أروى بنت أويس ادعت على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئا من أرضها، فخاصمته إلى مروان بن الحكم، فقال سعيد: أنا كنت آخذ من أرضها شيئا بعد الذي سمعت من رسول الله ﷺ؟! قال: وما سمعت من رسول الله ﷺ؟! قال: سمعت رسول الله ﷺ - يقول: "مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طُوقَهُ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ"، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: لَا أَسْأَلُكَ بَيِّنَةً بَعْدَ هَذَا. فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً فَعَمَّ بَصَرَهَا، وَأَفْثَلَهَا فِي أَرْضِهَا. قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيْنَا هِيَ تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَةٍ فَمَاتَتْ (٣).

٢_ عن عمرو بن يثري (٤)، (رضي الله عنه): قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال {أَلَا وَلَا يَجِلُّ لِأَمْرِي مِنْ مَالِ أَخِيهِ أَخِيهِ شَيْءٌ، إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ} (٥).

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٣٣٨/٢.

(٣) صحيح الإمام مسلم، باب: تحريم الظلم وغضب الأرض وغيرها، رقم الحديث (١٦١٠) ٥٨/٥.

(٤) عمرو بن يثري الضمري الحجازي، كان يسكن «خبت الجميش»، من سيف البحر، أسلم عام الفتح، وصحب النبي ﷺ وروى عنه، ينظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة ٧٧٥/٣.

(٥) مسند الإمام أحمد، باب: حديث عمرو بن يثري، رقم الحديث (٢١٠٨٢) ٣٤/٥٦٠، وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، أنيس الساري تخريج أحاديث فتح الباري ٦٤٥٦/٩.

٣_ عن بجير بن أبي بجير، قال: سمعت عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما، يقول: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول حين خرجنا معه إلى الطائف، فمررنا بقبر، فقال رسول الله (ﷺ) {هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ، وَكَانَ بَعْدَ الْحَرَمِ يَدْفَعُ عَنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ أَصَابَتْهُ التِّقْمَةُ الَّتِي أَصَابَتْ قَوْمَهُ بِهَذَا الْمَكَانِ، فُدْفِنَ فِيهِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصَبْتُمُوهُ مَعَهُ، فَأَبْتَدَرَهُ النَّاسُ فَاسْتَخْرَجُوا الْغُصْنَ^(١) وَجِه الدلالة:

دلت الأحاديث على تحريم مال المسلم إلا بطيبة من نفسه وإن قل، وكذلك على تحريم الظلم والغصب والسرقه، وأشد عقوبة هو من غصب الحقوق من أهلها بغير حق، كغصب، الكفن أو المال أو سرقتهما، أو الارض، وأنه من كبائر الذنوب عند الله عز وجل، وله منع من أراد أن يحفر تحتها سربا، أو بئرا وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة، أو أبنية، أو معادن، وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره وأن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها وفيه دلالة على أن الأرض تصير مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب"^(٢).

ثالثا: من المعقول :

- ١_ "لأنه مال الغير، وقد حصل في القبر على وجه العدوان؛ فكان أولى بالنبش"^(٣).
- ٢_ "ليرد إلى مالكة عن ماله، وإن كان باليا فقيمته في تركته"^(٤).

القول الثالث: "إن تغير الميت وكان في نبشه هتك حرمة لم ينبش وإلا نبش وصححه صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي، واختاره الشيخ أبو حامد والحاملي لأنفسهما بعد حكايتهما عن الأصحاب"^(٥).

(١) سنن أبي داود، باب: نيش القبور العادية يكون فيها المال، رقم الحديث(٣٠٨٨)٣/١٨١، إسناده ضعيف لجهالة بجير بن أبي بجير، سنن أبي داود٤/٦٩٦.

(٢) ينظر: سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام. للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت: ٨٥٢هـ). ٢/٨٦-١٠٠.

(٣) كفاية النبيه في شرح التنبيه ٥/١٥٨.

(٤) المغني لابن قدامة ٣/٥٠٠.

(٥) المجموع شرح المهذب ٥/٣٠٠.



واستدلوا من المعقول :

إذ إن الكفن بعد تكفين الميت به ودفنه يصح كالتالف الذي لا ترد عينه بل يعوضه مثله، أو يدفع له القيمة، بخلاف الأرض المغصوبة فهي باقية يمكن رد عينها، وإن خلع الكفن عن الميت أفحش في هتك حرمة الميت^(١).

مناقشة الأدلة :

ذهب أصحاب القول الأول إلى أنه لا يجوز نبشه القبر من أجل الكفن، أو الثوب المغصوب، وينتقل صاحب الثوب إلى القيمة ؛ لأنه مشرف علي المالك بالتكفين بخلاف الأرض، فيعطى حق المالك وينقل حكم المالك إلى القيمة، ولأن هتك الحرمة في نزع الكفن أكثر، وفي نبش القبر هتك حرمة من غير ضرورة، والكفن إذا كُفّن به الميت يكون كالتالف ؛ فلا يمكن الاستفادة من هذا الكفن، الذي لا ترد عينه، بل يعوض بكفن مثله، أو تدفع له القيمة^(٢)، رد عليهم أصحاب القول الثاني: الذين قالوا ينبش لرد الثوب، كما ينبش لرد الأرض، واستدلوا بآيتين وحديثين على تحريم غصب، أو سرقة مال المسلم، ومن الغصب تكفينه بكفن، أو ثوب مغصوب فان امتنع صاحب الكفن عن أخذ القيمة فإنه ينبش القبر، وأخرج الكفن لرده إلى صاحبه^(٣).

الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء-رحمهم الله تعالى- وأدلتهم تبين لي أن القول الراجح في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني: الذين قالوا يجوز النبش القبر لرد الكفن، أو الثوب المغصوب إلى صاحبه، لأنه مال الغير، ويبقى في ذمته، وقد حصل في القبر على وجه العدوان؛ فكان أولى بالنبش، اذا امتنع صاحبه عن أخذ القيمة أو العوض، وذلك لقوة ما استدلوا به، والله تعالى علم.

(١) ينظر: فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير للرافعي ٢٥٠/٥.

(٢) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين ١٤٠/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٤٠/٢.



المطلب الثالث: (حكم ابتلاع الميت مالا له في حياته)

اتفق الفقهاء-رحمهم الله تعالى- على أنه إذا وقع مال له قيمة في القبر ودفن مع الميت نبش القبر وأخرج المال^(١)، إلا أنهم اختلفوا فيما إذا ابتلع الميت مالا له في حياته هل ينبش القبر أو لا؟ على قولين: القول الأول: إن بلع الميت مالا له في حياته، فإنه يشق جوف الميت ويخرج المال؛ لأنه صار للورثة، وهو الوجه الأول للشافعية^(٢)، وبه قال الجرجاني، وبه قال الحنفية، والمالكية، وأبو القاسم^(٣) وسحنون^(٤)، ورواية عن الحنابلة، رحمهم الله تعالى^(٥).

واستدلوا بما يأتي:

أولاً: من السنة النبوية:

عن جابر بن عبد الله-رضي الله عنه- قال: إن النبي (ﷺ) {نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ}^(٦).

وجه الدلالة:

دل الحديث على النهي عن إضاعة المال، ومن إضاعة المال بذله في غير فائدة لا دينية ولا دنيوية، أقام النبي (ﷺ) على تفتيش العقد بالعسكر ذات ليلة، وأن العقد كان ثمنه اثني عشر درهماً؛ لأن الله تعالى

(١) ينظر: المجموع شرح المهذب للنووي ٣٠٠/٥، والشرح الكبير على متن المقنع لابن قدامة ٢/٤١٤، وكفاية النبيه على

شرح التنبيه نجم الدين أحمد بن محمد ابن الرفعة ١٥٨/٥.

(٢) ينظر: البيان للعمري ١١٢/٣، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٢٥٧، وفتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير

للرافعي ٥/٢٥١، وروضة الطالبين وعمدة المتقين ٢/١٤١.

(٣) هو: أبو عبد الله، عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري، ولد (سنة: ١٣٢هـ) (ت: ١٩١هـ)، ينظر:

جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، ١/١٢٠.

(٤) هو: أبو سعيد عبد السلام بن سعيد التنوخي، ولد (سنة: ١٦٠هـ) (المتوفى: سنة: ٢٤٠هـ)

ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك ٤/٤٥-٨٥.

(٥) ينظر: حاشية ابن عابدين رد المختار على الدر المختار ٦/١٩٣، وجواهر الدرر في حل الفاظ المختصر ٢/٥٦٠، والذخير

للقرافي ٢/٤٨٠، ومنح الجليل شرح مختصر خليل ١/٥٣١، والمغني لابن قدامة ٢/٤١١.

(٦) صحيح البخاري باب: رد أمر السفه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام رقم الحديث (٢٢٧٧) ٢/٨٥٠.



جعل المال قياما لمصالح العباد، فإذا بذله الإنسان في غير ذلك كابتلاع جوهرة أو مال له في حياته وتركه يدفن معه في الأرض، فالأفضل أن يستفاد الورثة من هذا المال ولا يترك في باطن الأرض يتلف^(١).

ثانيا: من المعقول:

١_ "لأنه استهلكه في حياته"^(٢).

٢_ "لأن فيه حفظ المال عن الصبياع، ونفع الورثة الذين تعلق حقهم بماله في مرضه"^(٣).

٣_ إن الميت إذا بلع جوهرة أو مالا له في حياته ؛ فإنه يُشَقُّ جوفه وتخرج ؛ لأن ذلك ملك لورثته لبقاء عينه والقدرة على أخذه^(٤).

القول الثاني: إن بلع الميت مالا له في حياته فإنه لا يشق جوف الميت ؛ لأنه أتلف المال في حياته وهو على ملكه، وهو الوجه الثاني للشافعية^(٥)، وبه قال القاضي أبو الطيب والحاملي، ورواية عن المالكية، وبه قال قال ابن القاسم^(٦) وابن الحبيب^(٧)، ورواية عن الحنابلة، والإمامية، رحمهم الله تعالى^(٨).
واستدلوا بما يأتي:

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٦٨٤.

(٢) الشرح الكبير على المقنع ٢/٤١٤.

(٣) المصدر نفسه ٢/٤١٤.

(٤) ينظر: الحاوي الكبير ٣/٦٢.

(٥) ينظر: البيان للعمري ٣/١١٢، المهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٢٥٧، فتح العزيز بشرح الوجيز الشرح الكبير

لرافعي ٥/٢٥١، روضه الطالبين وعمدة المتقين ٢/١٤١.

(٦) سبق ترجمة صفحة (١٨).

(٧) هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن عباس بن مرداس السلمي. يكنى أبا مروان (ت: ٢٣٩هـ)، ترتيب

المدارك وتقريب المسالك، ٤/١٢٢-١٤١.

(٨) ينظر: منح الجليل شرح مختصر خليل ١/٥٣١، والمغني لابن قدامة ٢/٤١١، وكشاف القناع على متن الافناع ٢/١٤٦،

٢/١٤٦، ونهاية الأحكام في معرفة الأحكام تأليف العلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن علي المطهر

الحلبي (ت: ٦٤٨-٧٣٦هـ) ٢/٢٨٢.

اولا: من القرآن الكريم:

قال تعالى {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} (١).

وجه الدلالة:

دلت الآية على أن الله تعالى كرم الانسان حياً، وكرمه كذلك ميتاً، وأن الانسان جوهر مركب من النفس والبدن، فالنفس الإنسانية أشرف النفوس الموجودة في العالم السفلي، وبدنه أشرف الأجسام الموجودة في العالم السفلي، وشق جوفه بعد موته دلالة على التمثيل في جثة الميت (٢).

ثانيا: من السنه النبوية:

١_ عن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي ﷺ قال {كَسْرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا} (٣).

٢_ عن أبي بكر، رضي الله عنه، قال: خطبنا النبي ﷺ - يوم النحر، قال: (أتدرون أي يوم هذا) قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: (أليس يوم النحر). قلنا: بلى، قال: (أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: أليس ذو الحجة؟ قلنا: بلى، قال: أي بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: أليست بالبلدة الحرام؟ قلنا: بلى، قال: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَعَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، إِلَى يَوْمِ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، قُرْبَ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ" (٤).

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

(٢) ينظر: تفسير الرازي=مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير ٢١/٣٧٢.

(٣) سنن أبي داود: أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥)

باب: في الحفارة يجد العظم هل يتكذب ذلك لمكان رقم الحديث (٣٢٠٧) ٣/٤٠٤، وإسناده قوي على شرط مسلم رجاله رجال الشيخين، ينظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ٣/٣٠٨.

(٤) صحيح البخاري، باب: الخطبة أيام المنى، رقم الحديث (١٦٥٤) ٢/٦٢٠.



وجه الدلالة:

دل الحديثان على وجوب احترام الميت، وتقديره كما يحترم الحي ولكن بزيادة ؛ لأن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي، كنبش القبر وكسر عظم الميت، أو التمثيل في جثة الميت وهذا كله منهي عنه في الشريعة الإسلامية الغراء^(١).

ثالثاً: من المعقول:

١_ "لأنه استهلكها في حياته، فلم يتعلق بما حق الورثة"^(٢).

٢_ إذا بلع الميت مالاً لنفسه فإنه لا يشق جوفه ؛ لأنه استهلكه في حياته فلا ينبش تعظيماً لحرمه الميت، وشق الجوف انتهاك لحرمه الميت ؛ لأن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي^(٣).

مناقشة الأدلة:

من الواضح أن اصحاب القول الأول عدوا بلع الميت مالا له في حياته هو من إضاعة المال، فقالوا بشق جوف الميت، وإخراج المال ؛ ليستفيد منه الورثة والفقراء، واستدلوا بحديث صحيح عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - من أن النبي (ﷺ) {نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ}^(٤)، وهذا الحديث ثابت في صحيح البخاري (رحمه الله تعالى)، ورد عليهم أصحاب القول الثاني: وعدوا أن هذا المال غير معتبر؛ لأن الميت أتلفه في حياته فلا حاجة إلى شق جوفه ؛ لأنه يؤدي إلى التمثيل بالميت، واستدل أصحاب هذا القول بنص قرآني إلى حفظ كرامة الميت {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ}^(٥)، والكرامة هنا تركه وعدم شق جوفه، ثم استدلوا من السنة النبوية بحديثين صحيحين عن تعظيم حرمه الميت.

(١) ينظر: سبل السلام ٤٩٦/١.

(٢) النجم الوهاج في شرح المنهاج ١١٧/٣.

(٣) ينظر: نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ٤٠/٣، والمغني لابن قدامة ٤١١/٢.

(٤) صحيح البخاري باب: رد أمر السفيف والضعيف العقل، وإن لم يكن حجر عليه الإمام رقم الحديث (٢٢٧٧) ٨٥٠/٢.

(٥) الاسراء من الآية: ٧٠.



الترجيح:

بعد عرض أقوال الفقهاء-رحمهم الله تعالى- وأدلتهم تبين لي أن القول الراجح في هذه المسألة، هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني الذين قالوا بعدم شق جوف الميت، لإخراج المال؛ لأنه أتلفه في حياته وهو على ملكه، وحرمة المسلم أعظم من حرمة المال، وفي شق جوفه انتهاكا لحرمة، وذلك لقوة ما استدلوا به، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

- ١_ في مسألة: (دفن الميت من غير كفن)، فالراجح أنه ينبش من أجل التكفين؛ لأنه مقدر عليه فأشبهه الغسل.
- ٢_ في مسألة: (تكفين الميت في ثوب مغمصوب)، فالراجح جواز نبش القبر لرد الكفن، أو الثوب المغمصوب إلى صاحبه؛ لأنه مال الغير فوجب رده.
- ٣_ في مسألة: (حكم ابتلاع الميت مالا له في حياته)، فالراجح عدم شق جوف الميت لإخراج المال، لأنه أتلفه في حياته وهي على ملكه.



المصادر والمراجع: References

القرآن الكريم.

- ١_ الإقناع في مسائل الإجماع : المؤلف:علي بن مُجَدِّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت ٦٢٨ هـ)، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢_ البيان في مذهب الإمام الشافعي: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني البمني الشافعي (ت ٥٥٨ هـ)، المحقق: قاسم مُجَدِّد النوري، الناشر: دار المنهاج - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣_ المغني المؤلف: موفق الدين أبو مُجَدِّد عبد الله بن أحمد بن مُجَدِّد بن قدامة المقدسي: الجامعي الدمشقي الصالحي الحنبلي (٥٤١ - ٦٢٠ هـ) المحقق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الدكتور عبد الفتاح مُجَدِّد الحلو، الناشر: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤_ المحلى بالآثار المؤلف: أبو مُجَدِّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي [الظاهري] المحقق: عبدالغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الفكر - بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٥_ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: المؤلف: مُجَدِّد بن علي بن مُجَدِّد بن عبدالله الشوكاني: البمني (ت ١٢٥٠ هـ) الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى.
- ٦_ البحر الرائق شرح كنز الدقائق: المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن مُجَدِّد، المعروف بابن نجيم المصري (ت ٩٧٠ هـ) تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ) وبالْحاشية: منحة الخالق لابن عابدين الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية - بدون تاريخ.
- ٧_ التبصرة: المؤلف: علي بن مُجَدِّد الربيعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي (ت ٤٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد عبد الكريم نجيب، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ٨_ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: (المطبوع مع المقنع والشرح الكبير) المؤلف: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المُرَدَّوي (ت ٨٨٨ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي - الدكتور عبد الفتاح مُجَدِّد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٩_ الشرح الكبير على متن المقنع: المؤلف: عبد الرحمن بن مُجَدِّد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجامعي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (ت ٦٨٢ هـ) أشرف على طباعته: مُجَدِّد رشيد رضا صاحب المنار، تصوير: دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع بيروت.
- ١٠_ المجموع شرح المهذب: المؤلف: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) باشر تصحيحه: لجنة من العلماء، الناشر: (إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي) - القاهرة.
- ١١_ المهذب في فقه الإمام الشافعي: المؤلف: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ) الناشر: دار الكتب العلمية.



- ١٢_ الجامع الصحيح صحيح مسلم: (طبعة مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة) المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري - مُجَدَّ عزت بن عثمان الزعفران بوليوي - أبو نعمة الله مُجَدَّ شكري بن حسن الأنقروبي الناشر: دار الطباعة العامرة - تركيا ثم صَوَّرَهَا بعنايته: د. مُجَدَّ زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى عام ١٤٣٣ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت، مع إثراء الهوامش بترقيم الأحاديث محمد فؤاد عبد الباقي، والإحالة لبعض المراجع المهمة.
- ١٣_ السُّنَنُ وَالْأَحْكَامُ عَنِ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله مُجَدَّ بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ) المحقق: أبي عبد الله حُسَيْنُ بْنُ عُكَّاشَةَ الناشر: دَارُ مَاجِدِ عَسِيرِي، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.
- ١٤_ الجامع لأحكام القرآن: المؤلف: أبو عبد الله، مُجَدَّ بن أحمد الأنصاري القرطبي تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية- القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م
- ١٥_ الذخيرة: المؤلف أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (ت ٦٨٤هـ) مُجَدَّ بن خبزة لناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.
- ١٦_ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني: المؤلف أبو الحسن علي بن مُجَدَّ بن مُجَدَّ بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠هـ) المحقق: الشيخ علي مُجَدَّ معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٧_ الغرر البهية في شرح البهجة الوردية: المؤلف زكريا بن مُجَدَّ بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت ٩٢٦هـ) الناشر: المطبعة الميمنية الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ١٨_ النهر الفائق شرح كنز الدقائق: المؤلف سراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي (ت ١٠٠٥هـ) المحقق: أحمد عزو عناية الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- 19_ النجم الوهاج في شرح المنهاج: المؤلف كمال الدين، مُجَدَّ بن موسى بن عيسى بن علي الدِّمِيرِي أبو البقاء الشافعي (ت ٨٠٨هـ) الناشر: دار المنهاج (جدة) المحقق: لجنة علمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٠_ ترتيب المدارك وتقريب المسالك: المؤلف أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ مجزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠ م جزء ٥: مُجَدَّ بن شريفة جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب الطبعة: الأولى.
- ٢١_ جواهر الدرر في حل ألفاظ المختصر: المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين مُجَدَّ بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي (٠٠٠ - ٩٤٢هـ) حققه وخرج أحاديثه: الدكتور أبو الحسن، نوري حسن حامد المسلاقي ، الناشر: دار ابن حزم، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.



- ٢٢- جمهرة تراجم الفقهاء المالكية: المؤلف د. قاسم علي سعد الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٣- درر الأحكام شرح غرر الأحكام: المؤلف منلا خسرو الحنفي وبهامشه حاشية: غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام، لأبي الإخلاص حسن بن عمار بن علي الوفائي الشرنبلالي الحنفي (ت ١٠٦٩)، واشتهرت هذه الحاشية في حياته، وانتفع الناس بها، وكان مدرسا بالجامع الأزهر الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- ٢٤- روضة الطالبين وعمدة المفتين: المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م.
- ٢٥- رد المختار على الدر المختار: المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢ هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (وصورتها دار الفكر - بيروت)، الطبعة: الثانية، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م.
- ٢٦- سبل السلام: المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كإسلافه بالأخير (ت ١١٨٢ هـ) الناشر: دار الحديث الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- ٢٧- سنن أبي داود مع شرحه عون المعبود: المؤلف أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) (والشرح «عون المعبود» لشرف الحق العظيم آبادي ت ١٣٢٩) ضُبط نص السنن لأبي داود: على ١١ نسخة، كلها من رواية اللؤلؤي إلا واحدة من رواية ابن داسة غير تامة، وعند الاختلاف يُرجع إلى تحفة الأشراف للمزي ومختصر المنذري وشرح الخطابي وجامع الأصول وغير ذلك على المطبوع حواش: كتبها الشيخ تल्प حسين الدهلوي (ت ١٣٣٤ هـ) الناشر: المطبعة الأنصارية بدهلي - الهند.
- ٢٨- سنن الترمذي: المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥) الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- ٢٩- سنن ابن ماجه: المؤلف أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله الناشر: دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٣٠- شرح مشكل الآثار: المؤلف أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.
- ٣١- صحيح البخاري: المؤلف، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة - بيروت.



- ٣٢ _ فتح الباري شرح صحيح البخاري: المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُجَدُّ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِي قَامَ بِإِخْرَاجِهِ وَصَحَّحَهُ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ: محب الدين الخطيب.
- ٣٣ _ فتح العزيز بشرح الوجيز: = الشرح الكبير [وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه الشافعي لأبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)] المؤلف: عبد الكريم بن مُجَدِّ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِيِّ (ت ٦٢٣هـ) الناشر: دار الفكر.
- ٣٤ _ كفاية النبيه في شرح التنبيه: المؤلف: أحمد بن مُجَدِّ بْنِ عَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو الْعَبَّاسِ نَجْمِ الدِّينِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الرَّفْعَةِ (ت ٧١٠هـ) المحقق: مجدي مُجَدِّ سرور باسلوم الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، م ٢٠٠٩.
- ٣٥ _ كشف القناع عن الإفتاع: المؤلف: منصور بن يونس البهوتي الحنبلي (ت ١٠٥١هـ) تحقيق وتخريج وتوثيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، الناشر: وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، (١٤٢١ - ١٤٢٩ هـ) = (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ م).
- ٣٦ _ لوامع الدرر في هتك أستار المختصر شرح «مختصر خليل» للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت: ٧٧٦ هـ): المؤلف مُجَدِّ بن مُجَدِّ سالم المجلسي الشنقيطي (١٢٠٦ - ١٣٠٢ هـ) تصحيح وتحقيق: دار الرضوان الأصلي «سابقاً» الناشر: دار الرضوان، نواكشوط- موريتانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٣٧ _ منح الجليل شرح مختصر خليل: المؤلف: مُجَدِّ عَلِيْش، الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: الأولى،: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٣٨ _ مسند الإمام أحمد بن حنبل: المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٣٩ _ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: المؤلف: أبو عبد الله مُجَدِّ بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ .
- ٤٠ _ معونة أولي النهى شرح المنتهى (منتهى الإرادات): تصنيف: مُجَدِّ بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى الحنبلى، الشهير ب: ابن النجار (٨٩٨ - ٩٧٢ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د عبد الملك بن عبد الله دهيش توزيع: مكتبة الأسدى، مكة المكرمة الطبعة: الخامسة (منقحة ومزودة)، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م
- ٤١ _ مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات: المؤلف أبو مُجَدِّ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدَ بْنِ حَزْمِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٢ _ نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: المؤلف شمس الدين مُجَدِّ بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت الطبعة: ط أخيرة - ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٤٣ _ نهاية الاحكام في معرفة الاحكام: تأليف العلامة الحلبي الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلبي (٦٤٨-٧٣٦هـ) تحقيق السيد مهدي الرجائي مؤسسة اسماعيليان قم، للطباعة والنشر والتوزيع، لإحياء التراث الجزء الثاني، الطبعة الثانية.